حابي HAPI JOURNAL

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 381 الثلاثاء 14 يونيو 2022

رئيس الوزراء بدأ حوارًا مجتمعيًا حولها

طرح نسخة محدثة من وثيقة سياسة ملكية الدولة

حابي

دشن رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، أمس، أولى جلسات الحوار المجتمعي حول وثيقة "سياسة ملكية الدولة"، بحضور خبراء في الاقتصاد ومتخصصين، وممثلين عن القطاع الخاص، وممثلين عن مجلسي النواب والشيوخ، والقطاع الخاص، والمجتمع الأكاديمي، واتحاد الصناعات المصرية، والاتحاد العام للغرف التجارية.

وكان مدبولي قد أعلن، في اجتماع مجلس الوزراء يوم 25 مايو الماضي، طرح المسودة النهائية لوثيقة "سياسة ملكية الدولة"، للحوار المجتمعي 3 أشهر؛ بهدف تلقي ومناقشة أي وجهات نظر، بحيث يتم استيعابها ضمن الوثيقة في صورتها النهائية، قبل الإعلان عنها رسميًا.

وتنشر بوابة حابي جورنال مسودة وثيقة "سياسة ملكية الدولة"، الصادرة بتاريخ يونيو 2022، التي أتاحتها منصة «حوار الخبراء لوثيقة ملكية الدولة»، التي دشنها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء؛ دعما للحوار المجتمعي.

وتحدد المسودة القطاعات التي ستتخارج منها الدولة لصالح القطاع الخاص، والقطاعات التي ستستمر بها الدولة مع التثبيت أو التخفيض، والقطاعات التي ستستمر بها الدولة مع تثبيت استثماراتها أو زيادتها.

الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء

وقال رئيس الوزراء، خلال جلسة الحوار المجتمعي، إن مستهدفات الحوار مع الخبراء تتضمن التوافق بشأن الأنشطة التي سيتم التخارج منها والفترات الزمنية للتخارج، ومطالب واحتياجات القطاع الخاص لتعزيز تواجده في القطاعات المتخارج منها، وتحديد رسائل إيجابية لطمأنة القطاع الخاص، والإسراع من حركته في الفترة القادمة.

وأضاف مدبولي أن إصدار هذه الوثيقة يأتي استكمالًا للإصلاحات الحكومية التي تتبناها الدولة المصرية، والتي تستهدف تنفيذ المرحلة الثانية لبرنامج الإصلاحات الهيكلية 2021، وبرنامج تسييل أصول بقيمة 10 مليارات دولار سنويًا، وإطلاق حزمة من الحوافز الاستثمارية، وخصوصًا "الحوافز الخضراء"، وتطوير منظومة الحصول على الأراضي للمشروعات الصناعية، وتحسين مناخ المنافسة ودعم الحياد التنافسي.

وكانت بوابة حابي جورنال قد انفردت، في 17 مايو الماضي، بنشر نسخة أولية من وثيقة سياسة ملكية الدولة، صدرت في مارس الماضي.

اضغط للاطلاع على النسخة المحدثة من وثيقة سياسة ملكية الدولة

اقترحتها الحكومة

47 إجراء لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

حابي

كشفت الحكومة عن 47 إجراءً مقترحًا لتعظيم إمكانات القطاع الخاص، تنوعت بين 6 محاور رئيسية، أهمها: تحرير القيود وزيادة الصادرات، وتيسير الأعمال، وتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة وفي المجمعات الصناعية، ضمن خطط قصيرة ومتوسطة وطويل المدى.

ومن الإجراءات الواردة بوثيقة "توجهات الدولة المقترحة لتعظيم الإمكانات الكامنة للقطاع الخاص": تقديم إعفاء ضريبي كامل للمستثمرين الجدد لحين بدء النشاط الإنتاجي، وزيادة عدد الأراضي المخصصة لإقامة مناطق صناعية.

كما شملت: وقف قرارات الإغلاق قبل الرجوع إلى الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وطرح وحدات المجمعات الصناعية على فترات سداد طويلة الأجل تبدأ من 10 سنوات (في حالة الإيجار)، وطرح الوحدات بأسعار تقل عن السعر المتداول.

وأشارت الوثيقة إلى أن القطاع الخاص يلعب دورًا رئيسيًا ومحوريًا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته الفاعلة في النشاط الاقتصادي، ورفع معدلات النمو، والحد من الفقر.

وأكدت الوثيقة، المنشورة عبر المنصة التي أطلقها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لدعم الحوار المجتمعي حول وثيقة سياسة ملكية الدولة، أن "تطوير مكانة وأداء القطاع الخاص من أولويات الدولة المصرية".

فيما أشارت الحكومة في وثيقة ثانية إلى "توجهات الدولة الحالية لتعظيم الإمكانات الكامنة للقطاع الخاص" تضمنت 70 إجراءً مستحدثًا لدعم القطاع الخاص، منها: بحث الضرائب المفروضة علي الأرباح الرأسمالية.

كما شملت: تقليل تكلفة التصدير من خلال مراجعة وتحديد الرسوم المحصلة بالمنظومة القومية الرقمية وخفض غرامات الأرضيات، وإصدار لائحة موحدة للتعريفة.

اضغط للاطلاع على وثيقة توجهات الدولة الحالية لتعظيم الإمكانات الكامنة للقطاع الخاص.

وكان رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، قد أكد في تصريحات سابقة أن الفترة المقبلة ستشهد حركة أكبر للقطاع الخاص.

وبدأت الحكومة حوارًا مجتمعيًا حول وثيقة سياسة ملكية الدولة، ولمدة 3 أشهر، وهي تحدد القطاعات التي ستتخارج منها الدولة لصالح القطاع الخاص، والقطاعات التي ستستمر بها الدولة مع التثبيت أو التخفيض، والقطاعات التي ستستمر بها الدولة مع تثبيت استثماراتها أو زيادتها.

اضغط للاطلاع على الإجراءات المقترحة لتعظيم إمكانيات القطاع الخاص

الرقابة المالية:

وقف فحص بلتون من «دابليو إم» لحين البت في عرض شيميرا

رنا ممدوح

قررت الهيئة العامة للرقابة المالية إيقاف إجراءات الفحص النافي للجهالة من جانب شركة دبليو إم للاستشارات على شركة بلتون المالية القابضة وذلك لحين بت الهيئة في عرض الشراء المقدم من شيميرا للاستثمار.

وأفادت الهيئة في بيان للبورصة أمس، أنها تلقت خطاب شركة بلتون المالية القابضة بشأن قرار مجلس إدارتها بطلب الإيقاف المؤقت لإجراء الفحص النافي للجهالة من جانب شركة دابليو إم للاستشارات.

وأوضحت أن ذلك في ضوء الإعلان عن عرض الشراء المقدم من شركة شيميرا للاستثمار بسعر أعلى ودون طلب إجراء فحص ناف للجهالة.

وتلقت الهيئة العامة للرقابة المالية أول أمس خطابًا من شركة شيميرا للاستثمار الإماراتية؛ لإعلان نيتها في التقدم بعرض شراء إجباري غير ملزم على أسهم شركة بلتون المالية القابضة للاستحواذ على نسبة لا تقل عن 51% حتى 90% من أسهم بلتون بسعر 1.485 جنيه للسهم.

ويزيد سعر العرض المبدئي الذي أعلنت عنه شيميرا بواقع 13.5 قرشًا في السهم الواحد عن السعر المبدئي الذي أعلن عنه تحالف شركة WM للاستحواذ على بلتون، والبالغ 1.35 جنيه للسهم، والذي تم الإفصاح عنه الأسبوع الماضي.

المشروع الأول بالساحل الشمالي

إطلاق شركة أكام الراجحي للتطوير العقاري باستثمارات مصرية سعودية

إسلام سالم

أطلقت شركتا أكام للتطوير العقاري ومجموعة الراجحي السعودية شركة "أكام الراجحي للتطوير العقاري".

وقال المهندس عبد الوهاب صالح الراجحي، رئيس مجلس إدارة مجموعة الراجحي السعودية، في كلمته بالمؤتمر الصحفي للإعلان عن الشركة، أن هذه الشراكة الجديدة تهدف إلى توسيع استثمارات المجموعة في مصر، في ضوء الفرص التي نتمتع بها السوق المصرية، وبخاصة قطاع العقارات الذي يشهد "طفرة هائلة" في المشروعات الضخمة.

ولفت إلى أن هذه الشراكة ستفاجئ السوق المصرية بسلسة من المشروعات ذات الفكر المبني على الدراسة والتحليل لكل متطلبات العملاء والتي ستحدث تحولًا كبيرًا.

ومن جانبه، قال المهندس عصام منصور، رئيس مجلس إدارة شركة أكام للتطوير العقاري، إنها تعتمد في استراتيجيتها على دراسة متأنية لواقع ومستجدات السوق المصرية، ومن ثم تصميم وتنفيذ مشروعات تلبي وتتفهم احتياجات العملاء من منزل المستقبل.

وقال إدريس محمد، العضو المنتدب لشركة أكام والرئيس التنفيذى لشركة أكام الراجحي، إن فكر التطوير العقاري لدى مجموعة الشركاء ليس مجرد بناء جدران أو ميان خرسانية بل بناء مجتمعات تنبض بالحياة للوصول إلى فلسفة أنسنة العقار التي تعتبر أحد أهم ابتكارات شركة أكام، بعد سنوات من الدراسة لاحتياجات العملاء.

ووال ستريت جورنال:

الفيدرالي يدرس رفع الفائدة على الدولار 0.75 نقطة أساس

وكالات

أفادت صحيفة وول ستريت جورنال بأن مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي يفكرون في زيادة الفائدة بنحو 75 نقطة أساس في اجتماع الأسبوع الجاري.

وأكد التقرير أن المسؤولين يعيدون النظر في موقفهم لأن العديد من التقارير الأخيرة تشير إلى أن التضخم ليس مرتفعًا تاريخيًا فقط لكنه مستمر في الارتفاع.

ويتوافق تقرير الصحيفة الأمريكية مع توقعات الاقتصاديين في بنكي "باركليز" و"جيفريز إل إل سي" برفع أسعار الفائدة بواقع 75 نقطة أساس في اجتماع يونيو الحالي، فيما توقع متداولون بنسبة 50% أن ينفذ الفيدرالي هذه الخطوة في اجتماع يوليو المقبل.

وكان الرئيس الأمريكي جو بايدن قد تعهد بإفساح المجال أمام رئيس مجلس الفيدرالي لمحاربة التضخم، بحسب بريان ديسي، مدير المجلس الاقتصادي الوطني بالبيت الأبيض، بعد اجتماع بايدن وجيروم باول في نهاية مايو.

وكان مسؤولو الفيدرالي الأمريكي قد شددوا، في وقت سابق من شهر مايو، على الحاجة إلى رفع أسعار الفائدة بسرعة وربما أكثر مما تتوقع الأسواق لمعالجة مشكلة التضخم المتنامية، حسبما أظهر محضر الاجتماع الذي صدر في 25 مايو.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- الدولار يقفز لذروة عقدين مدعوما بمخاوف النمو ورهانات على زيادة حادة في أسعار الفائدة
- أوكرانيا تعلق صادراتها من الغاز المحلي والفحم والسولار
- إجمالي أصول بنك القاهرة تقفز إلى 270 مليار جنيه بالربع الأول
- صدمة التضخم تدفع الأسهم الأوروبية لأدنى مستوياتها في ثلاثة أشهر
- وزير المالية: الاقتصاد الرقمي قاطرة التنمية المستدامة في ظل المتغيرات العالمية